الجزائر: تعيينات جديدة لفرض الهيمنة المطلقة

أزراج عمر
كاتب جزائري

يسعى النظام الجزائري في مرحلة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى تحقيق هدفين مركزيين وهما استيعاب ثم حلحلة الأزمة السياسية من جهة، وترويض الحراك الشعبي بعد أن مسح هذا النظام الأرض بالمعارضة الحزبية التي فشلت في إحداث أي تغيير حقيقي من جهة أخرى.

اللافت هو أن إدارة الرئيس تبون شرعت في تجسيد مساعيها ميدانيا بعد اجتياز عَقَبة الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل وتعيين الحكومة التي يرأسها الوزير الأول عبدالعزيز جراد، بواسطة تفعيل آليات أخرى من أجل فرض واقع سياسي جديد في البلاد. وتتمثل هذه الآليات في سلسلة التعيينات المتتالية التي تمّ تنفيذها بسرعة وصرامة، وذلك خلال فترة قصيرة على مستوى مؤسسة الرئاسة والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والخدماتية والتربوية والأمنية والإعلامية، وآخرها تعيين المحافظين في بحر الأسبوع الماضي.

من الواضح أنّ هذه التعيينات التي نفذها النظام الجزائري يهدف من خلالها إلى بسط سيطرته الكاملة على المشهد السياسي من جهة، والتحكم في أجهزة الدولة لاستخدامها في المرحلة القادمة لتمرير تعديل الدستور على مقاس السلطة وإجراء الانتخابات التشريعية والولائية والبلدية وضمان الهيمنة على المشهد السياسي من جهة ثانية.

تزامن تنفيذ هذه التعيينات مع المشاورات التي يجريها الرئيس تبون ليس مجرد صدفة، وإنما هو مصمم بإحكام حيث يريد من ورائه تحقيق أهداف سياسية كبرى في مقدمتها الظهور بمظهر رجل المصالحة السياسية

من الملاحظ أن النظام الجزائري أسند جميع المناصب على رأس المحافظات في التعديل الذي نفذه مؤخرا إلى محافظين معروفين بكونهم جزءا عضويا من الترسانة البشرية التابعة له، أما استبعاد الشخصيات المعارضة، سواء كانت تابعة لأحزاب المعارضة أو مستقلة، فهو أمر مخطط له بإحكام بهدف احتكار إطارات النظام للمناصب الحساسة على المستوى المركزي وعبر فضاء الجزائر العميقة كخطوة أولى للسيطرة على المشهدين السياسي والإداري، وذلك تمهيدا لإجراء الانتخابات التشريعية والولائية والبلدية بعد تعديل الدستور، وفقا لاستراتيجيات النظام الجزائري نفسه.

لا شك أن تزامن تنفيذ هذه السلسلة من التعيينات مع لعبة المشاورات التي يجريها الرئيس تبون بنفسه ليس مجرد صدفة، وإنما هو مصمم مسبقا بإحكام حيث يريد من ورائه تحقيق أهداف سياسية كبرى في مقدمتها الظهور بمظهر رجل المصالحة السياسية. ولكن سيناريو هذه التعيينات مكشوف أمام الرأي العام ويعتبر تطبيقا لاستراتيجية تقسيم ما تبقى من المعارضة وفي المقدمة الحراك الشعبي بشكل خاص.

وفي هذا الخصوص يرى المراقبون السياسيون أنّ آلية هذا النمط من المشاورات ليس شيئا جديدا على المشهد السياسي الجزائري، وإنما هو تكرار لحرب المناورة السياسية التي سبق أن استخدمها النظام الجزائري في عهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وتوجت بتشظية الخصوم السياسيين حينذاك، وهو الأمر الذي مكن النظام الجزائري من تفكيك المعارضة الإسلامية المتمثلة في قيادات حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية وجناحها العسكري.

المدهش أن الأحزاب الجزائرية المعارضة وفصائل الحراك الشعبي لم تقدم إلى حد الساعة مشروعا سياسيا بديلا لهذه المشاورات الانتقائية التي تجري بين النظام ورموزه القديمة مثل أحمد طالب الإبراهيمي، والوزيرة السابقة زهور ونيسي صاحبة الانتماء التقليدي المزدوج إلى كل من حزب جبهة التحرير الوطني وجمعية العلماء المسلمين في آن واحد، وبمشاركة بعض الأحزاب المجهرية المحسوبة على المعارضة الشكلية مثل حزب جيل جديد الذي يرأسه جيلالي سفيان المعروف بتقلبات وانتهازية مواقفه. وفي هذا الصدد نطرح هذين السؤالين: لماذا بقي الحراك الشعبي يكتفي بمتابعة هذه التعيينات المتسارعة والمخطط لها بإحكام؟ وكيف يمكن فهم غياب موقف جماعي لأحزاب المعارضة بخصوص هذه التعيينات التي تمثل حركة مواربة لإعادة إنتاج النظام الحاكم مجددا؟

إن الإجابة على هذين السؤالين ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عدة مسائل، منها أن الحراك الشعبي لا تربطه بأحزاب المعارضة أرضية سياسية مشتركة، وزيادة على ذلك فإن أطياف المعارضة نفسها غير موحدة، ويقابل هذا الوضع عدم تطابق الأطياف المكونة للحراك الشعبي نفسه، وجراء هذا لم يفرز قيادة موحدة تسند إليها مهمة الإشراف على تنظيم هيكله العام واتخاذ المواقف من التحولات التي تشهدها البلاد بعد الانتخابات الرئاسية.

في ظل هذه الانقسامات نجد خطاب النظام الجزائري المرافق لمختلف هذه التعيينات، يؤكد أن إجراء التغيير في مختلف مؤسسات الدولة، بما في ذلك سلك المحافظين، يدخل في إطار تلبية مطالب الحراك الشعبي لتنظيف هذا القطاع الحيوي من العناصر المغضوب عليها والمرفوضة شعبيا، ولكن الواقع يناقض هذا الزعم لأن إقالة محافظين قدامى تابعين للنظام وتعيين محافظين من داخل أجهزة النظام نفسه في أماكنهم هما مجرد تدوير للمناصب بين عناصره القديمة والجديدة، وأكثر من ذلك فإن استبعاد الكفاءات الوطنية المحايدة والكفاءات ذات الصلة بالحراك الشعبي هو بمثابة رفض ضمني لتوفير المناخ الصحي للحوار، وتنكر لمطالب هذا الحراك الذي ما فتئ ينادي على مدى أكثر من تسعة أشهر بضرورة تغيير النظام الحاكم بالكامل ورحيل رموزه الموجودة على رأس أجهزة الحكم بمختلف أنماطها ومواقعها.

أردوغان ينقل الخراب السوري إلى ليبيا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الهدنة، أو ما يشبهها المعلن في ليبيا منذ 12 يناير الجاري، لم تكن غير فرصة تمنح لتركيا لجلب المزيد من المرتزقة السوريين وغير السوريين، ونقل شحنات الأسلحة والذخيرة، وتركيز منظومتي الدفاع الجوي في طرابلس ومصراتة، وصولا إلى إنزال جنودها النظاميين فجر أمس مصحوبين بآلياتهم العسكرية في ميناء طرابلس وأمام أنظار العالم.

روسيا التي اتفق رئيسها فلاديمير بوتين مع الرئيس التركي رجب أردوغان على تلك الهدنة أو ما يشبهها، ترفع صوتها هذه الأيام للحديث عن نقل المزيد من المرتزقة من شمال سوريا إلى غرب ليبيا، وتضيف أن الأمر يتعلق بإرهابيين دوليين. يبدو أن تركيا أرادت أن تضرب عصافير عدة بحجر فايز السراج، عبر إنقاذهم من زحف الجيش السوري، وإبعادهم عن حدودها، ونقل خطرهم إلى شمال أفريقيا لتهديد أوروبا، وتحويل ليبيا إلى مخبر جديد بعد فشل المخبر السوري من خلال نقل الصراع فيها إلى صراع عقائدي ديني في جانب منه، وكذلك إلى صراع عرقي باعتبار أغلب أولئك المرتزقة والإرهابيين ينتمون إلى القومية التركية في دول عدة بدءا من سوريا ووصولا إلى الإيغور في الصين، مرورا بالآذر والقيرغيز والكازاخ والتتار والقرقيز والأوزبك وغيرهم.

في عام 2011 قالت روسيا إنها تعرضت إلى خديعة في مجلس الأمن، عندما تمت ترجمة قرار حماية المدنيين في ليبيا إلى حرب للإطاحة بالنظام، واليوم لا أحد يعرف كيف ستتحدث عن نتائج اتفاق رئيسها مع الرئيس التركي حول الهدنة التي تحولت إلى أداة لنقل مقاتلين وأسلحة مرتبطين بنظام أردوغان وبمشروعه العابر للحدود لإدخال ليبيا في فوضى عارمة ليس مستبعدا أن تمتد إلى المنطقة ككل، خصوصا وأن للنظام التركي اليوم قوى تابعة في شمال أفريقيا ودول الساحل والصحراء وأوروبا مستعدة لتلبية دعوته التي لن تكون علنية طبعا، للاتجاه إلى ليبيا، مدفوعة بجملة من الأهداف منها الانتصار للمشروع الإسلامي ووضع اليد على ثروات البلاد، وتصفية الحساب مع دول الاعتدال التي تراها معادية لمشروعها، وتحويل ليبيا إلى ساحة يساوم فيها أردوغان الدول الأخرى على مصالحه وأهدافه الإقليمية والدولية.

لا أحد يستطيع أن يفسّر كيف أن مسلحين من جنسيات عدة كانوا يقاتلون لسنوات ضد النظام السوري بهدف الإطاحة به يتركون مواقعهم، ويقررون فجأة الانتقال إلى ليبيا للقتال ضد الجيش الليبي، رغم أن أغلبهم لا يعرف شيئا عن ليبيا ولا عن خصوصياتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية، ولا عن المشير خليفة حفتر وقواته. التفسير الوحيد هو أنه تم تغيير قواعد اللعبة أمام أنظار العالم وبموافقة الأمم المتحدة ذاتها التي يبدو أن لها عاطفة جياشة نحو الميليشيات، لإخراج الصراع من شمال سوريا ونقله إلى غرب ليبيا.

إن إنزال الجنود الأتراك الذين وصلوا في بارجتين حربيتين صباح الثلاثاء إلى ميناء طرابلس، يطرح أكثر من سؤال حول دور الدول الكبرى التي تتحرك أساطيلها قبالة الساحل الليبي، وحول عملية "صوفيا" الأوروبية التي قالت مؤخرا إنها أدخلت ضمن نشاطها مراقبة نقل السلاح والمقاتلين إلى الداخل الليبي، بعد أن كانت مخصصة لمحاصرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك حول مؤتمر برلين ومخرجاته التي وقّع عليها أردوغان والتي تمنع إدخال السلاح والمسلحين إلى ليبيا، وحول دور مجلس الأمن الذي بات عنوانا للخراب خاصة إذا تعلق الأمر بالدول العربية، وصولا إلى الدور الروسي المشبوه الذي يبدو أنه اشترى نصرا في سوريا بالتفريط في سيادة الدولة الليبية ونقلها إلى وصاية تركية معلنة.

إلى حد الآن، بات واضحا أن أردوغان لا يعترف بالقانون ولا بالشرعية الدولية، ولا بالتعهدات التي يمضي عليها، ولا بالتوازنات الإقليمية والدولية، وهو يعرف كيف يلاعب الغرب وخاصة واشنطن، وكيف يساومها بالفراغ عندما يعد الرئيس دونالد ترامب بأنه سيساعده على تنفيذ صفقة القرن مقابل إطلاق يده في ليبيا، وكيف يضغط على أوروبا التي يرى أنها نمر من ورق، وكيف يستفز العرب بالمزيد من مغامراته في أوطانهم ويكوّن لنفسه قاعدة في بلدانهم، ويشتري صمت الأفارقة بالوعود الاستثمارية، وكيف يتحرك بنزعة الإمبراطور المندفع بمشروع قومي كدبابة عمياء تدوس كل ما يعترضها.

بعد أن اتضحت الصورة على الليبيين أن يوحدوا صفوفهم لمواجهة الاحتلال التركي، وأن يصمّوا آذانهم على نداءات العالم الذي لا يعترف إلا بالأقوياء وبمن يسيطر على الأرض، وأن يخوضوا معركتهم الحاسمة بمساعدة كل من يعرب عن استعداده لدعم قضيتهم العادلة، قبل أن تتحول بلادهم إلى ثكنة تركية وساحة جديدة للإرهاب الدولي، وعندها قد يحتاجون إلى سنوات عدة لتحريرها وربما يخسرونها إلى الأبد.

تركيا أرادت أن تضرب عصافير عدة بحجر فايز السراج، عبر إنقاذهم من زحف الجيش السوري وإبعادهم عن حدودها ونقل خطرهم إلى شمال أفريقيا

تحدى أردوغان مؤتمر برلين والهدنة المعلنة، والعرب والأوروبيين والعالم، وقبل كل ذلك إرادة الليبيين، وقرر أن يدخل طرابلس "فاتحا" ومستهزئا بالشرعية الليبية، وستكشف الأيام أن هناك قوى إقليمية ودولية تدعمه في ذلك، وأن هناك عربا يسيرون في فلك الأتراك تشفيا من عرب آخرين، وأن هناك لعبة دولية تدار من تحت الطاولة ستطيح في حالة إتمام شروطها بالأمن والاستقرار في حوض المتوسط، وعندها سيدفع الجميع الثمن بمن فيهم باعة الأوطان إلى كتائب أردوغان.

لقد أنهى أردوغان الهدنة أو ما يشبهها في ليبيا، وفتح أبواب المنطقة على المجهول، وسيكون على الروسي أن يصمت، وعلى الأميركي أن يتخلى عن تصريحاته البائسة، وعلى الأوروبيين أن يلملموا أوراق فشلهم، وعلى العرب أن يستعدوا للمزيد من الضربات الموجعة، وعلى دول الجوار الليبي أن تجهز نفسها للتعامل مع المعطيات الأمنية الجديدة.

حكومة الفخفاخ: خطأ البدايات وخطر النهايات

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

بسُرعة، انتقل التفاؤل السياسي النسبي بتكليف إلياس الفخفاخ لتشكيل الحكومة القادمة، إلى التفاؤل الحذر. ويوما تلو آخر، تزداد المقولة السياسية بأن استعصاء تشكيل الحكومة الأولى لم يكن نتاج قلة حنكة الحبيب الجملي أو فشله في حُسن قراءة المكونات السياسية والاجتماعية، بل هو محصلة منطقية لمشهد حزبي وبرلماني متنافر.

وكلّما طوي أسبوع من أسابيع المشاورات لتشكيل الحكومة، ازدادت فرضية إعادة الانتخابات البرلمانية ترجيحا، وباتت أعين المتابعين تتجه إلى النقطة الثالثة من المادة 89 من الدستور التونسي والناصة على التوجه إلى انتخابات تشريعية مبكرة بدعوة من رئيس الجمهورية عقب حل البرلمان.

صحيح أن هذه الفرضية غير راجحة، إلى حد هذه اللحظة، ذلك أن نوابا كثيرين قَدِموا بمنطق الصدفة البرلمانية، وليس من مصلحتهم إعادة الانتخابات بعد أن تبوّأوا الوجاهة والحصانة، وصحيح أيضا أن الكثير من الكتل البرلمانية قد تختار التصويت النصفي لكتلتها لصالح مرور الحكومة لعدة اعتبارات من بينها الاعتبار الاقتصادي والارتدادات المالية الخطيرة في حال عدم المصادقة على الحكومة.

ولكن الصحيح أيضا، أن العديد من الكتل البرلمانية (قلب تونس والدستوري الحر) ترفع الفيتو المبدئي ضدّ حكومة الفخفاخ، وأن أخرى لا تزال تقبع حاليا في المنطقة الرمادية (مثل النهضة وائتلاف الكرامة)، ولو استثنينا التيار الديمقراطي وحركة الشعب فإن البقية غير متحمّسة كثيرا لطريقة الفخفاخ في إدارة المشاورات.

يبدو أنّ الفخفاخ جانب الصواب في استهلال مشاورات التشكيل، فاستثناء بعض الأحزاب من عضوية الحكومة يكون نهاية المفاوضات ونتاجها، وليس بدايتها والتي يجب أن تكون مفتوحة للجميع إلا من استثنى نفسه.

يبدو أن الفخفاخ لا يُحسن التفريق بين عضوية الحكومة والحزام السياسي والبرلماني المدافع عنها، فعضوية الحكومة قد لا تكون شرطا للانضواء في سياجها البرلماني الذي يبقى الشرط الأساس لنجاح أي حكومة في المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد، وأن يستبعد الفخفاخ حزب قلب تونس من المشاركة في الحكومة فهو استدرار مُعارضة وطلب مناوأة كان بالإمكان تفاديه بأكثر من طريقة.

ومحكوم على كل من استهل تشكيل حكومته بالشروط أن ينجح بشكل مفارقاتيّ في تشكيل المعارضة وترصيصها وتقويتها، وأن يزيد في المقابل من هشاشة فريقه الحكومي، وإن تشكل فهو على أساس الضدية والتناقض والاصطفاف وهو الخيط الناظم للأطراف المعارضة التي تزداد تماسكا وقوّة.

لا يعني هذا الأمر أنّ الحكومات لا تتشكّل وفق الرؤى السياسية ولا وفق الأطروحات والخيارات الكبرى، ولكن السياسة هي فن إدارة التوافقات مع الخصوم وتحجيم الخلافات مع الحلفاء، وليست توسيع التباينات مع الخصوم وتأكيد التحالفات مع الأصدقاء.

منذ البداية وقف الفخفاخ على رمال سياسية متحركة، معتبرا أن شرعيته تُستمدّ من شرعية الرئيس قيس سعيد ومن الخزان الانتخابي الذي صوّت له في الجولة الثانية، دون أن يدرك حقيقة أنه سينال تزكية حكومته من البرلمان وليس من الرئيس، وستقع مساءلته من البرلمان وليس من الرئيس، وأنّ أطرافا سياسية لم تنتم أصلا إلى الخزان الانتخابي لسعيّد التقاها الفخفاخ على غرار حزب البديل، كما أنّ حزب تحيا تونس لم يدعم مؤسساتيا سعيّد في الرئاسية، حتى وإن دعا إلى عدم التصويت لمرشّح الفساد.

الأصعب من كل ما سبق كامن في انعدام الثقة بين الكتل والأحزاب السياسية ممن سماها الفخفاخ بالخزان الانتخابي لقيس سعيّد، فلا ائتلاف الكرامة يقبل بالمشاركة في حكومة تضم تحيا تونس، ولا التيار الديمقراطي سيقبل بالتواجد في الحكومة دون وزاراته الثلاث، ولا حركة النهضة نسيت ما تسميه بخذلان رفاق الثورة لتنازلاتها إبان تشكيل حكومة الجملي.

وبعبارة أدق، تدافع حركة النهضة على وجود قلب تونس في الحكومة، لا حبا في نبيل القروي وفي حزبه، بل ردا سياسيا على استعصاء التيار الديمقراطي وكتلة الشعب ضدها، ودفعا لهما للشُرب من كأس السم نفسه الذي تجرعته إبان التصويت على حكومة الجملي.

ويبدو أنّ عبارة "الاستعداد للانتخابات البرلمانية المبكرة"، الواردة في بيان مجلس الشورى موفى الأسبوع الماضي ترجح أن جزءا من الحركة بات مقتنعا بسيناريو إعادة الانتخابات، كلّف ذلك الأمر ما كلّف.

قد يكون مبكرا اختبار جدية الأحزاب السياسية في التلويح بخيار الانتخابات السابقة لأوانها، لاسيما وأنّ فرضية التلويح بالأقصى قصد الحصول على الأفضل قد تكون واردة صلب مشاورات تكوين الحكومة، وخاصة أيضا أنّ نتائج سبر الآراء الصادرة مؤخرا تؤكد أنّ الغالبية الجديدة في حال إجراء الانتخابات ستُشكل كابوسا حقيقيا لحركة النهضة وأنصارها وقد تدفع بالبلاد نحو المجهول.

ولكن من يضمن عدم الذهاب إلى خيار إسقاط البيت التشريعي على رؤوس الناخبين والمنتخبين؟ ومن يضمن أيضا عدم الاستبسال وراء الشروط المرفوعة؟ ومن يضمن أيضا جَسر الهوة العميقة بين النهضة والكتلة الديمقراطية؟

القادر على الإجابة عن هذه التساؤلات والاستفسارات، هو إلياس الفخفاخ المُطالب اليوم بخطوة إلى الوراء تعيد الزخم إلى مشاوراته وإلى حكومته المقبلة، والنزول من أعلى شجرة الاشتراطات المسبقة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk